

قانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٩٧

بريط موازنة الهيئة العامة
لمرفق الصرف الصحي للقاهرة الكبرى
للسنة المالية ١٩٩٨/٩٧

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

قدر جملة موازنة الهيئة العامة لمرفق الصرف الصحي للقاهرة الكبرى لسنة المالية ١٩٩٨/٩٧ بمبلغ ٨١٥٣٥٣٠٠ جنيه (فقط وقدره ثمانمائة وخمسة عشر مليونا وثلاثمائة وثلاثة وخمسون الف جنيه) .

(المادة الثانية)

قدر الاستخدامات الجارية لسنة المالية ١٩٩٨/٩٧ بمبلغ ٣٢٩٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره ثلاثة وعشرون مليون جنيه) موزعة كالتالي :

أجور بمبلغ ٨٣٠٠٠٠ جنيه .
نفقات جارية وتحويلات جارية بمبلغ ٢٤٦٠٠٠٠ جنيه .

(المادة الثالثة)

قدر الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية لسنة المالية ١٩٩٨/٩٧ بمبلغ ٧٠٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره سبعون مليون جنيه) .

(المادة الرابعة)

قدر عجز العمليات الجارية لسنة المالية ١٩٩٨/٩٧ بمبلغ ٢٥٩٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مائتان وتسعة وخمسون مليون جنيه) .

(المادة الخامسة)

قدر الاستخدامات الرأسمالية لسنة المالية ١٩٩٨/٩٧ بمبلغ ٤٨٦٣٥٣٠٠ جنيه (فقط وقدره أربعمائة وستة وثمانون مليونا وثلاثمائة وثلاثة وخمسون الف جنيه) موزعة كالتالي :

استخدامات استثمارية بمبلغ ١٨٠٤٨٠٠٠ جنيه .
تحويلات رأسمالية بمبلغ ٣٠٥٨٧٣٠٠ جنيه .

(المادة السادسة)

قدر الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٩٨/٩٧ بمبلغ ٤٨٦٣٥٣٠٠ جنية (فقط وقدره اربعمائة وستة وثمانون مليونا وثلاثمائة وثلاثة وخمسون ألف جنيه) موزعة كالتالي :

إيرادات رأسمالية متعددة بمبلغ ٣٢٦٣٥٣٠٠ جنية منها مبلغ ١٤٥٠٢٠٠ جنية مساهمة من الخزانة العامة لتمويل التحويلات الرأسمالية

قروض وتسهيلات اجتماعية بمبلغ ١٦٠٠٠٠٠ جنية كلها قروض من بنك الاستثمار القومي

(المادة السابعة)

تعتبر أحكام التأشيرات العامة للهيئات الاقتصادية الملحة بهذا القانون جزءا لا يتجزأ منه وتسري على هذه الهيئة بما لا يتعارض مع قانون إنشائها

(المادة الثامنة)

تلزم الهيئة بمراعاة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالاستخدامات الاستثمارية إلا في ضوء التنظيم الذي يضعه بنك الاستثمار القومي .

(المادة التاسعة)

لا يجوز للهيئة السحب على المكتشوف من بنوك القطاع العام إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء بعد عرض وزير المالية

(المادة العاشرة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من أول يوليو ١٩٩٧

ويضم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢١ المحرم سنة ١٤١٨ هـ
 (الموافق ٢٨ مايو سنة ١٩٩٧ م) .

حسني مبارك

مشروع موازنة الهيئة العامة لرفعي المصرف المصري الكبير

لسنة المالية ١٩٩٨/٩٧

بيان	١٩٩٧ / ٩٦	١٩٩٨ / ٩٧	بيان
الاستثمارات الجاربة :			
إيرادات التحويلات الجاربة :			
١٦ إيرادات النشاط البدري ٨١٠٠٠٠٠	٨٣٠٠٠٠٠	٨٣٠٠٠٠٠	الأجر ٨٣٠٠٠٠٠
٣٧ إيرادات أخرى ٥٢٠٠٠٠٠	٢٤٦٠٠٠٠٠	٢٤٦٠٠٠٠٠	النفقات الجاربة والتحويلات الجاربة ٢٤٦٠٠٠٠٠
٦٣ ٧ جملة الإيرادات الجاربة والتحويلات الجاربة ٣٣٦١٣٣	٣٣٩٠٠٠٠٠	٣٣٩٠٠٠٠٠	جملة الاستثمارات الجاربة ٣٣٦١٣٣
عجز العملات الجاربة ٣٦٤١٣٣	٣٦٧١٣٣	٣٦٧١٣٣	جملة الموارنة الجاربة ٣٦٧١٣٣
إيرادات الرأسمالية :			جملة الموارنة الجاربة ٣٦٧١٣٣
استخدامات الرأسمالية ٣٦٣٥٣	٣٦٣٥٣	٣٦٣٥٣	إيرادات رأسمالية متبقية ٣٦٣٥٣
عمولات رأسالية ٣٠٩٥٩٧	٣٠٩٥٩٧	٣٠٩٥٩٧	إيرادات رأسمالية متبقية ٣٠٩٥٩٧
جملة الإيرادات الرأسمالية ٣٠٦٧٠٩٧	٣٠٦٧٠٩٧	٣٠٦٧٠٩٧	إيرادات رأسمالية متبقية ٣٠٦٧٠٩٧
اجمالي الموارنة ٨٣٧٨٣	٨٣٧٨٣	٨٣٧٨٣	اجمالي الموارنة ٨٣٧٨٣